الرقابة على تحقيق التراث .. وظيفة غائبة

الكنوز تتعرض للتلف بينما البعض يعملون للشهرة أو الربح

القاهرة/14اكتوبر / وكالة الصحافة العربية

في الآونة الأخيرة ارتفعت الأصوات والنداءات للمطالبة بحماية التراث العلمي والحضاري، باعتباره الثروة الحقيقية للأمة، ومن حق كل مواطن مثقف أن ينتفع به خصوصا التراث العلمي، لذلك ازدادت الحملات التي طالبت بحماية هذا التراث وحده، عدة مؤتمرات وندوات برعاية هيئات ثقافية عربية ودولية معنية بشئون التراث والمخطوطات.

وإذا كانت قضية حماية التراث لاقت كل هذا الاهتمام، ووجدت العديد من النداءات التي تؤيدها، وتؤيد إنشاء اتحاد لمؤسسات حماية التراث، فكيف الحال بفكرة التحقيق، وكيف يسير هذا المشروع؟ وهل يتضمن مشروع حماية التراث، حماية تحقيقه من التزييف والتحريف؟ وحماية المخطوطات من أيدي العامة ومن لا يعرفون قيمتها؟ حول مدي الأمانة في تحقيق التراث، والرقابة عليه يدور هذا الموضوع في محاولة لمعرفة بعض ملامح الحماية المتمثلة في الرقابة علي تحقيق التراث، بمعني إلي أي مدي يكون المحقق أمينا في عملية التحقيق، ومن الذي يضمن هذه الأمانة، وبالتالي يضمن للتراث عدم التحريف أو الإهمال في نقله؟

يشير عصام الشنطي خبير المخطوطات بمعهد المخطوطات العربية إلي الكثير من المعوقات التي تواجه محققي التراث منها، أن هناك بعض الكتب التراثية من الصعب التعرف علي هويتها أو هوية مؤلفها، وبالتالي يصعب ردها إلي أصلها، ويضيف: هناك بعض الكتب غير معنونة، أو لا توجد منها نسخ كافية، وفي الغالب لا توجد سوي نسخة واحدة لا دليل علي صحتها، هذا بالإضافة إلي وجود العديد من المخطوطات الناقصة أو الكتب المتداخلة التي يصعب فصلها.

وعن الشروط التي يجب توافرها في محقق التراث حتي نضمن أمانته في عملية التحقيق يشير" الشنطي " إلي أن هذه الشروط غير منصوص عليها في لائحة معينة، إلا أن الجهة المختصة بتحقيق التراث تعرف تماما كيف تختار محققيها، ويمكنها تمييز من يصلح لذلك، كما أنه لم يظهر بعد من يمتلك الجرأة الكافية التي تجعله يقحم نفسه في مجال كهذا لمجرد التلاعب بكتب التراث، والجهات المختصة بالتحقيق لديها إدارات رقابة تتابع عمل المحققين لكشف هذا التلاعب بكتب التراث، والجهات المختصة بالتحقيق لديها إدارات رقابة عمل المحققين لكشف هذا التلاعب الذي لم يحدث حتي الآن، لكن الأزمة الحقيقية تكمن في إمكانية حماية هذه الكتب وتوفير الجو الملائم لعملية التحقيق وجمع شتات الكتب التراثية من أماكن عدة تتعرض فيها للتلف والاندثار.

ويطالب الشنطي بإنشاء مراكز هدفها حماية هذا التراث والإشراف علي تحقيقه للتغلب علي هذه المشكلات، علي أن تكون هذه المراكز تابعة للجامعات الإسلامية الكبري تحت إشراف متخصصين.

قداسة التراث!

ويؤكد الكاتب والباحث المصري طه محمد كسبه أن هناك من يري أن التراث قيمة تعليمية وتثقيفية تعطي إحساسا بالعمق الثقافي والحضاري للأمة، وهناك فئة أخري تري أن التراث قيمة لا يمكن الاستغناء عنها كلية، لكن ليس من المعقول أن تكون للتراث قداسة مفروضة علينا مثل كتاب اللّه والسنة المطهرة، لذلك لا يصح أن يتحول التراث العربي والإسلامي برمته - والذي هو من نتاج البشر - إلي صنم.

ويري كسبه أن الوعي بالتراث من أهم القضايا التي يجب أن نناقشها ولتكن البداية من الحفاظ علي التراث وإنقاذه من الإهمال والضياع والاندثار، ثم إحيائه، ويؤكد أن عملية الإحياء هذه تتطلب مجهودات مكثفة لما فيها من تداخل واحتياج للدقة، فمثلا رؤية نشر هذا التراث غير واضحة، رغم كثرة الكتب المحققة والتي نشرت، فلازال البعض يعتقد أن التحقيق هو نقل التراث دون فرز علمي له.. كما أن هناك مشكلة بالنسبة للمحققين ألا وهي عدم وجود مواصفات واضحة للتحقيق، أو وجود حدود له أو قواعد لنشر التراث.

ويضيف كسبه: أكبر مشكلات تحقيق التراث، دخول غير المتخصصين في مجال التحقيق من أجل الشهرة والكسب المادي مما أدي إلي فساد الكثير من هذه المؤلفات، كما أن الناشرين من تجار الكتب يسعون إلي تحقيق الربح المادي دون مراعاة لأي اعتبار آخر.

جهة مسؤولة

ويؤكد أحمد شوقي بنبين خبير المخطوطات علي ضرورة وجود جهة رسمية تكون مسئولة مسئولية كاملة عن عملية تحقيق التراث وجمعه ونشره وحمايته من التحريف، مشيرا إلي المعوقات التي تعترض الباحثين والمحققين في هذا المجال، منها قلة المتخصصين، وصعوبة الحصول علي الكتب التراثية، مما أدي إلي عدم بلوغ عملية تحقيق التراث المستوي المطلوب والذي يتناسب مع أهميته.

ويشير أحمد شوقي إلي أن ضمان الأمانة لدي محققي التراث لا يمثل مشكلة لكن المشكلة الحقيقية هي عدم وجود متخصصين في هذا المجال أو ندرتهم لأن مشكلة الأمانة يمكن حسمها بالمراجعة والرقابة، لكن ثمة مشكلة أكبر تتمثل في إمكانية جمع شتات كتب التراث العربي المتناثرة في كب بلدان العالم تقريبا، مشيراً إلي وجود مركز للتراث العربي في كل دولة أوروبية وهو مفتوح للقراءة والاستفادة، ومن ثم يطالب د. مرزوق بإنشاء مراكز لتحقيق التراث وحمايته في كل عاصمة عربية، كما يطالب بإنشاء كلية للتراث الإسلامي تحافظ عليه وتخلق أجيالا قادرة علي حفظه واستيعابه وتقدير دوره في حياتنا الثقافية.

ثروة طائلة

أما سمير غريب الرئيس الأسبق لدار الكتب المصرية فيشير إلي أنه مؤمن تماما تماما بقيمة الكتب التراثية وأهميتها، ويقول: (لدينا في دار الكتب ما لا يقل عن المليون ونصف المليون كتاب وأكثر من مائة ألف مخطوطة نادرة، وقد رأيت بنفسي السباق الدائر بين كل دور النشر علي مستوي الوطن العربي في إعادة تحقيق ونشر كتب التراث، لذلك لن أتردد في جعل الأسبقية لدار الكتب المصرية لما تمتلكه من ثروة طائلة من المخطوطات وكتب التراث، وقد ركزت في خطتي لتطوير دار الكتب بشكل خاص علي مسألة تحقيق التراث ونشره، خصوصا أن دور النشر الآن تكسب كثيرا من تحقيق التراث ونشره.. وقد طفت بنفسي في مركز تحقيق التراث، ووجدت به كوادر وكفاءات تعمل في صمت ودأب شديدين، وبإذن اللّه، سيتحقق ما نأمل في مجال تحقيق التراث من خلال تلك الكفاءات النشطة).

أما الباحث والمحقق د. يوسف زيدان فهو يري أن دور المؤسسات الحكومية المعنية بتحقيق التراث ونشره لا يتعدي الدور الوظيفي والآلي الرخو الذي يشبع نهم القراء، ولا يتناسب مع ثراء الموروث العلمي الموجود لدينا في كتب التراث، مؤكدا علي أن دور الرقابة علي تحقيق التراث، مفقود بتجاهل فنية الصياغة وحرفية النقل والتطويع فهناك العديد من الكتب التي تم تحقيقها ونشرها ومع ذلك تحتاج إلي إعادة تحقيق.

ويضيف: مسألة تحقيق التراث خرجت عن وظيفتها كوسيلة تخدم الثقافة، وأصبحت سلعة تتحكم فيها دور النشر، كما أن هذه الدور لازالت تمارس سلطاتها كاملة علي المحققين الجادين، وبالطبع المسألة بالنسبة لهم لا تتعدي الرغبة في الربح السريع بصرف النظر عن المادة المقدسة لهم ومدي صحتها، مدي جودة تحقيق الكتاب أو رداءة التحقيق.. باختصار تحقيق التراث يحتاج إلي رقابة حقيقية.

تدليس متعمد

ويتناول د. عبد الغفار هلال أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر هذا الموضوع من زاوية أخري ربما أكثر أهمية حيث يشير إلي دور الباحثين الغربيين ومساهمتهم في أزمة تحقيق التراث العربي والإسلامي مؤكدا أن هؤلاء المستشرقين استغلوا سلطة البحث المخولة إليهم، وقاموا بتنفيذ خططا محكمة لتحقيق التراث العربي بغرض النيل منه أو تشويهه، وبناء علي ذلك لا يمكن الاعتماد علي المستشرقين في تحقيق التراث لما أحدثوه من قلب للحقائق ونسبة العديد من الإنجازات العلمية المثبتة في التراث العربي إلي علماء الغرب.. ويضيف د. هلال: لذا ينبغي إعادة النظر في خطط تحقيق التراث، وأن أكبر خطأ ارتكب في حق هذا التراث هو تركه في يد الغير وخصوصا الغرب، فماذا تنتظر أمة تركت تاريخها العلمي بين يدي أمة أخري لتعيد صياغته سوي تاريخ مشوه وحقائق ملفقة ووجهة نظر تصور هذا التراث العلمي علي نحو ساذج بسيط، ينقل الاختراعات والاكتشافات من علماء العرب القدماء وينسبها لنفسه ويظل هو يبكي علي الأطلال كما يليق به، كل هذا وأكثر من هذا يحدث عند تحقيق أية مخطوطة تراثية تقع تحت وطأة مستشرق، حتي كتب التاريخ العلمي للبشرية فإنها منسوبة إلي الجنس الآري فقط، ويتم تجاهل كل إنجازات علماء الشرق والعالم الإسلامي بصفة خاصة.

ويختتم د. هلال بالقول: إنه آن الأوان لنعيد صياغة تراثنا العلمي والحضاري بأقلامنا نحن من خلال إنشاء مؤسسة أو هيئة متخصصة لتخريج باحثين في التراث ودارسين له علي دراية كاملة بسبل تحقيقه، حتي نسترجع تراثنا الحقيقي ونخلصه من هذا التدليس الذي لحق به.

وبرؤية موازية للرؤية السابقة يري د. سعيد مغاوري الخبيرفي مخطوطات التراث العربي ، أن الغرب اهتموا كثيرا بالتراث العربي وأنشأوا له متاحف ومؤسسات وأقساما في الجامعات الأجنبية خاصة به، ومن خلال هذه الهيئات أنصف البعض منهم هذا التراث، وساهموا في تحقيقه ونشره بأمانة، لكن هذا لا يمنع وجود طائفة أخري من المستشرقين الذين أساءوا إلي هذا التراث وراحوا يتصيدون أخطاءه لتكون هذه الأخطاء البسيطة الناتجة عن عدم الدقة في التحقيق هي معاويل الهدم الأولي التي يستخدمها المستشرقون للنيل من قيمة هذا التراث، بالإضافة إلي ذلك فإن بعض الباحثين الغربيين يسلكون مسلكا غير موضوعي أثناء نشر هذا التراث أو إعادة تحقيقه بغرض الإساءة إلي التراث العربي، لذلك لابد من حماية التراث العربي من أخطاء المستشرقين كخطوة أولي في سبيل تحققه ونشره للأجيال القادمة.

بكل الاتجاهات

شوارزنيجر: بولانسكي لن يحظى بمعاملة خاصة

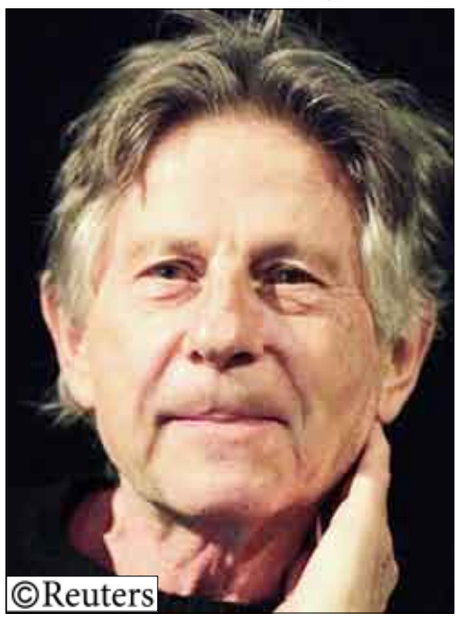

المخرج رومان بولانسكي :

لوس انجليس / 14أكتوبر / رويترز

قال أرنولد شوارزنيجر حاكم ولاية كاليفورنيا الامريكية ان المخرج السينمائي رومان بولانسكي يجب ان يعامل مثل أي فرد اخر اذا جاء الى الولايات المتحدة لمواجهة حكم في قضية تتعلق باقامة علاقة جنسية مع فتاة قاصر عمرها 13 عاما في 1977.

وفي رده على سؤال عما اذا كان يدرس اصدار عفو عن بولانسكي قال الممثل السينمائي الذي تحول الى سياسي لشبكة تلفزيون (سي.ان.ان) الاخبارية يوم الخميس "لن اتعامل مع موقفه بأي اختلاف عن أي شخص اخر."

وبصفته حاكم كاليفورنيا فان شوارزنيجر سيكون له سلطة منح عفو عن بولانسكي -اذا طلب منه ذلك- فور تسليم مخرج فيلم "تشاينا تاون" "Chinatown" من سويسرا حيث القي القبض عليه هذا الاسبوع بناء مذكرة اعتقال امريكية.

وفر بولانسكي الذي يحمل الجنسيتين الفرنسية والبولندية من الولايات المتحدة في 1978 بعد أن اعترف في محكمة في كاليفورنيا بأنه مذنب في اقامة علاقة جنسية مع فتاة قاصر بالمخالفة للقانون.

وقضى 42 يوما في السجن محبوسا على ذمة القضية لكنه غادر البلاد عندما ساوره اعتقاد بأن القاضي سيحكم عليه بالسجن لسنوات رغم توصله الى اتفاق لتخفيف العقوبة الى الفترة التي قضاها بالفعل.

وقال محاموه انه سيطعن في قرار تسليمه.

وقال شوارزنيجر بطل فيلم "المدمر" "Terminator" والذي انتقل من العمل في صناعة الافلام في هوليوود الى السياسة في 2003 انه معجب بأعمال بولانسكي.

واضاف في المقابلة مع (سي.ان.ان) "لا اهمية هنا لان تكون ممثلا او مخرجا او منتجا شهيرا. اعتقد انه شخص يحظى باحترام كبير وانا معجب بشكل كبير بعمله.

"لكن مع ذلك اعتقد انه يتعين ان يعامل كأي شخص اخر. ويتعين على المرء ان ينظر في كل المزاعم وليس فقط مزاعمه بل المزاعم المتعلقة بقضيته. هل وقع خطأ.. هل كان هناك ظلم في القضية.."

وأخفق محامو بولانسكي في وقت سابق من هذا العام في مسعاهم لاسقاط القضية ضد موكلهم بسبب تصرف قضائي خاطيء مزعوم في 1977. وقضى قاض في لوس انجليس بأنه يتعين على بولانسكي أولا ان يعود الى كاليفورنيا قبل ان ينظر في اسقاط التهم التي وجهت له في 1977.

وأدى اعتقال بولانسكي -الذي فاز بجائزة اوسكار عن فيلمه "عازف البيانو" The Pianist في -2002 ضجة في فرنسا لكن رد الفعل صناعة السينما في هوليوود كان أكثر هدوءا

أول مهر يصل الى محطة الفضاء الدولية

الملياردير الكندي (سيرك دو سولاي) على متن المركبة الروسية

كوروليوف – روسيا/14أكتوبر/ رويترز:

وصل أمس الجمعة الملياردير الكندي ومؤسس فرقة (سيرك دو سولاي) جاي لاليبيرتيه الى محطة الفضاء الدولية على متن المركبة الروسية سويوز ووصف بأنه أول مهرج في الفضاء.

وتقل المركبة سويوز (تي ام ايه - 16) أيضا رائد فضاء روسيا واخر أمريكيا والتحمت بنجاح بالمحطة التي تكلف بناؤها مليارات الدولارات بعد يومين من انطلاقها من قاعدة بايكونور لاطلاق الصواريخ في قازاخستان.

وقال مسؤول روسي في مهمة تحكم ببلدة كوروليوف القريبة من موسكو "تم الاتصال" مما دفع أقارب الاشخاص على متن مركبة الفضاء للتصفيق.

وسيظهر لاليبرتيه اللاعب السابق في السيرك ومؤسس فرقة (سيرك دو سولاي) ومقرها مونتريال في بث من الفضاء في التاسع من الشهر الحالي بمشاركات من 14 مدينة حول العالم للفت الانتباه الى أهمية الحصول على مياه نظيفة على كوكب الارض.

ودفع لاليبرتيه أكثر من 35 مليون دولار ليكون سابع سائح في الفضاء والتقطت له الكاميرات صورا قبل الاقلاع واضعا الانف الاحمر الذي يميز مهرجي السيرك.

وتبلغ ثروة لاليبرتيه البالغ من العمر 50 عاما 2.5 مليار دولار جناها بعدما حول شغفه بالالعاب البهلوانية وألعاب السيرك الى امبراطورية عالمية للترفيه.

وأفاد موقع مؤسسة (وان دروب) التي أسسها لاليبرتيه بأنه سيقدم "حدثا فنيا للاحتفال بالمياه" في التاسع من الشهر الحالي وينقله الموقع على الهواء مباشرة ويشارك فيه أل جور النائب السابق للرئيس الامريكي وفرقة الروك الايرلندية يو تو واخرون

في وظائف الحرية

يوسف مكي

الإرهاب والحرية، مفهومان متنافران ومتضادان، والجدل بينهما تبادلي. إن الذي يربط بين المفهومين، هو أن حيوية أي منهما رهن بضمور الآخر، وهو جدل حسب تعبير علم النفس، يؤدي إلى تعويض، يلجأ فيه المحروم إلى استخدام حيله الدفاعية لتلبية طموحاته وتحقيق توازنه النفسي.

وفي هذا السياق، نجد من الأهمية التأكيد على أنه في كل مجالات الحياة، في هذا الكون الرحب الفسيح، هناك غاية من السعي والوجود على هذه الأرض. وفي هذا الجانب، لا تختلف النصوص الواردة في الكتب السماوية، وجعل اللّه لكل شيء سبباً، وتلك التي تبرزها العلوم الطبيعية أو القوانين الوضعية أو النظريات الاجتماعية ذات العلاقة. إن هناك وظائف للحواس وهناك وظائف وحاجات لكل الأعضاء، وقد ثبت علمياً أن انتفاء الحاجة لأي من الأعضاء أو الغرائز والحواس أو وجود ظروف مستجدة تحول دون قدرتها على ممارسة دورها بشكل طبيعي من شأنه أن يؤدي إما إلى اضمحلالها وضمورها، كما هي الحال مع الزائدة الدودية مثلاً بالإنسان، وكما تقول نظرية النشوء والارتقاء عن اختفاء بعض الأعضاء الوظيفية في الكائن الحي. أما إذا كانت تلك الغرائز والأعضاء والحواس من القوة، بحيث لا يمكن أن تتواءم مع الواقع الجديد، فإنها تضطر إلى أن تنحرف في نشاطاتها عن وظائفها الأصلية، وتوجد مخارج أخرى لها. المهم أنها تواصل أداء الوظائف المنوطة بها. وحين يتعلق الأمر بالغرائز والسلوكيات، يشكل هذا الانحراف خطراً محققاً على المجتمع بأسره، إذ تشمل هذه الحيل السرقة والقتل والنصب والشذوذ، وما إلى ذلك من الظواهر الاجتماعية السلبية.

إن واحدة من المسلمات الإنسانية أن الإنسان ولد حراً، بمعنى أنه يملك القدرة على صنع أفعاله، كما يقول المعتزلة. ولذلك فإنه بعد سن النضج، يصبح مسؤولاً أمام المجتمع ومحاسبا عن أفعاله. وقد جاء الإسلام محرضاً إلى جانب الحرية، وكانت صرخة الخليفة العادل عمر بن الخطاب، ولا تزال، صوتاً مدوياً يقض مضاجع الطغاة: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً".

لقد كان تعريف الحرية في العصر الحديث، ولايزال موضع جدل وخلاف بين المنظّرين، ولكنها بشكل عام، كما عرفها هارولد لاسكي تعني الحالات الاجتماعية التي يكون الإنسان فيها قادراً على تقرير حوافزه ومطالبه. والحرية، بهذا المفهوم، لا تضع ضوابط على قدرة الإنسان على تحقيق سعادته، في حين أصر جورج هيجل على أن الحرية حتى إن كانت تعني قدرة الإنسان على تحقيق مطالبه وسعادته فإنها يجب أن تعمل ضمن قوانين الحكومة التي تعيش تحت سقفها. الحرية بالجوانب العامة التي ليست موضع خلاف هي الحق في الاعتقاد والتفكير والتعبير ورفض العدوان، وأن تشكل الجمعيات والمؤسسات المدنية التي تكفل التعبير عن جملة هذه الحقوق.

والواقع أن قضية الحرية، إلى جانب قضية الخبز، شغلتا الناس في مختلف العصور. وقد كان التاريخ الإنساني في جانب كبير منه سجلاً للصراع من أجل نيلهما، وكانت العلاقة بينهما متداخلة ومترابطة، في الوقت ذاته الذي تبدو فيه منفصلة عن بعضها بعضاً، ذلك لأن شرط الحرية هو القدرة على التقرير والتنفيذ، ولن تكون هذه القدرة متوفرة عند شعب جائع ويفتقد الحقوق الإنسانية الأساسية لمواجهة المتطلبات الحياتية اليومية. ومن هنا جاءت مسألة الربط بين العدالة الاجتماعية وتحقيق الحرية عند كثير من المذاهب السياسية والفلسفية، ومن هنا أيضاً جاء النقد الحاد من بعض المصلحين للنظام الرأسمالي الذي يركز على فكرة الحرية السياسية من دون ربطها بالحاجات الاجتماعية والاقتصادية. إن هذا الفهم يعني أن غياب أحد هذين العنصرين يقتضي بالضرورة غياباً للعنصر الآخر.

في بلادنا العربية، أثناء الهيمنة الاستعمارية التقليدية، بدت الحرية وتحقيق العدالة أمراً واحداً، حيث تلازم غيابهما مع الاحتلال وقمع الحريات والسطو على الثروة. ولذلك أصبح خروج المستعمر شرطاً لازماً لوجودهما. لقد غيبت الحرية والعدالة بمفهومهما الشامل والواسع في كل بلدان العالم الثالث، وبضمنها البلدان العربية، التي سقطت بفعل الهجمات الغربية الصليبية، وفرض عليها أن تخضع إنتاجها الزراعي، ليس لغرض تلبية حاجاتها، بل لمواجهة متطلبات الأسواق الأوروبية. والنتيجة من ذلك أن شعوب هذه البلدان عانت في آن واحد من حرمانها من ممارسة حريتها، وجرى تخريب قاعدتها الإنتاجية، وساد الجوع والدمار فيها، فكان أن امتشقت السلاح دفاعاً عن حريتها ووجودها.

إن غياب هذه الحقوق شكل ولا يزال معضلة حقيقية في واقعنا. وفي ظل غياب الحريات وفشل المشروع النهضوي العربي الذي برز منذ بداية القرن الماضي، واستمرار حالة التشظي والتشرذم، ووقوع البلدان العربية مجتمعة في شرنقة التبعية وعجزها الملحوظ عن اللحاق بركب التطور العالمي، وفشلها في مواجهة المشروع الصهيوني، وأمام انعدام القدرة على التعبير عن الرفض والمعارضة بشكل سلمي، كل ذلك أوجد احتقاناً واسعاً وعميقاً في البنيان الاجتماعي العربي، أدى بكثير من العناصر إلى اللجوء إلى إيجاد مخارج لها.. إلى حيل دفاعية تحقق من خلالها توازنها النفسي، فكان الإرهاب هو الظاهرة التي عصفت بالمنطقة بأسرها منذ بداية الثمانينات.

وعلى هذا الأساس، فإن ظاهرة الإرهاب التي تلازمت في مجتمعنا العربي مع ضحالة الفكر، هي تعبير واضح عن حالة التردي والسقوط بعد أن بهتت مؤشرات النهوض المتمثلة في الوحدة والحرية والإبداع وتحقيق التنمية، بكل تفرعاتها وتشعباتها.

هكذا تلجأ المجتمعات في التاريخ الإنساني بأسره إلى حيلها الدفاعية للتعبير عن عجزها وتحقيق توازنها النفسي. فعندما هزمت أثينا، منبع الفلسفة والفن، في نهاية القرن الخامس قبل الميلاد، تدفقت على حضارة اليونان الأفكار الخرافية وروح الاستسلام، وبدأ انتشار المذاهب الرواقية واللاأدرية والأبيقورية التي لم تكن تعني غير القبول بالهزيمة والاستسلام، وتحقيق التوازن النفسي للشعب المهزوم، بإحلال اللذة والسرور بدلاً من الكفاح. وتكرر بعث هذه الفلسفة في القرن التاسع عشر بعد أن أجهضت الثورة الفرنسية التي رفعت رايات الحرية والإخاء والمساواة، وبعد أن فتك الثوار بعضهم بعضاً.

وفي هذا الاتجاه، أشار فرانز فانون في كتابه "معذبو الأرض" إلى أن حالة العنف التي تسود مواسم الفرح وكثير من الطقوس الدينية عند بعض القبائل الإفريقية هي تعبير خارجي عن التأزم النفسي والكبت الذي تجسده سيطرة المستعمر الأوروبي. إن رقصة السيف التي تذهب بالكثير من الضحايا من السكان الأصليين هي تعبير عن رفض غير خلاق للواقع القائم. إنها رفض لعنف المستعمر يعبر عنه بعنف آخر غير موجه توجيهاً سليماً.

وفي التاريخ العربي، أمثلة حية متطابقة مع هذا التحليل، ففي مواجهة طغيان الصراعات السياسية التي طبعت حقبة مهمة ومبكرة في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، برزت فلسفة المرجئة، قائلة بالجبرية وبتأجيل العقاب. أما فاجعة كربلاء فقد أدت إلى انتشار ظاهرة الحزن والرثاء في الشعر العربي، بحيث طبعت الحياة الأدبية في البيئة التي حدثت فيها حتى يومنا هذا. ولعل مثل هذا القول يصدق أيضاً على الكثير من الممارسات في البيئة الأكثر تخلفاً من الوطن العربي كطقوس الرفاعية في العراق والسيد البدوي في مصر.

وكان شيء من هذا القبيل، قد أخذ مكانه في كنيسة الزيتونة في القاهرة عام 1967، حيث أعلنت أجهزة الإعلام المصري، وفي مقدمتها صحيفة "الأهرام" على أثر نكسة الخامس من يوليو/ حزيران عن ظاهرة بروز السيدة العذراء في تلك الكنيسة، معلنة تضامنها مع شعب مصر في كفاحه من أجل إزالة آثار العدوان، بحسب تصريح وزير الداخلية آنذاك، السيد شعراوي جمعة.

هكذا تلجأ المجتمعات الإنسانية، حين تعجز عن مواجهة مصائرها وأقدارها، إلى الحيل الدفاعية لتحقيق توازنها النفسي، وهكذا أيضاً يستمد قطاع واسع من الجيل العربي المسلم، في مختلف البلدان العربية، حيله من ماضيه ليقاوم محاولات التغريب، فيكون الإرهاب واعتماد العنف هما التعبير عن العجز أمام حالة التداعي والانهيار، بعد أن عجزت القيادات السياسية والوطنية التقليدية والأنظمة الشمولية عن تحقيق الحلم اللذيذ في التحرر والانعتاق.

إن القضاء على ظاهرة الإرهاب مهمة وطنية وقومية، تقع على عاتق النخب المثقفة بالدرجة الأولى، وطريق البداية في المواجهة معها، هي العودة إلى المعادل الآخر.. تحقيق الحرية، والتسليم بالرأي والرأي الآخر، وفتح آفاق الحوار وأبوابه على مصاريعها، ودفع الخفافيش التي تتستر بالظلام إلى الخروج من مخابئها إلى وضح النهار وضوء الشمس، لصيانة السلم الاجتماعي، وصياغة مشروع عربي حداثي جديد.

عن / صحيفة «الاتحاد» الإماراتية